

دولة الكويت والمملكة المتحدة: التعاون الإقتصادي في إطار العولمة

إنه لمن دواعي سروري أن ألتقي هنا في لندن بهذا الجمع الكريم، كما أوجّه الشكر إلى جمعية الصداقة الكويتية البريطانية التي قامت بتنظيم هذا المؤتمر، وأتاحت لي فرصة لقائكم وتبادل الرأي معكم حول قضايا ذات إهتمام مشترك، عملاً على بلوغ فهم أفضل لهذه القضايا، وإستكشاف سبل كفيلة بتقوية وإستمرار التعاون بين الكويت والمملكة المتحدة خلال الألفية الجديدة.

وأود بدايةً أن أشير إلى أن العلاقات بين الكويت والمملكة المتحدة، والتي تعود إلى حقبة تاريخية قديمة تعدّ ذات طابع خاص ومتميز، فقد ترسّخت هذه العلاقات بفعل الزمن والخبرة، كما أنها مستمرة في التقدم والإزدهار بطرق شتى في الأيام الحالية. ومن المعالم الرئيسية على درب هذه العلاقة نذكر، على سبيل المثال، دور شركات النفط البريطانية في تطوير الموارد النفطية للبلاد، وإنشاء مكتب الكويت للإستثمار في لندن، والمساعدة التي قدمتها المملكة المتحدة إبان فترة تحرير الكويت، ودور بنك إنجلترا أثناء الإحتلال في دعم عمليات وأنشطة بنك الكويت المركزي ونشاطه من خارج البلاد.

وتتوافر لديّ العديد من الأحداث والأمثلة الأخرى التي لا تُحصى ولا تُعد، والتي ترمز إلى العلاقة شديدة الوثاقفة التي تربط بين الكويت والمملكة المتحدة. ومع ذلك، فإن الحقبة الحالية، والتي من أهم سماتها السعي الحثيث إلى تحقيق العولمة كأساس للعلاقات بين الدول، تتطلب منا أن نركّز بصورة خاصة

على كلٍّ من الحاضر والمستقبل من أجل الحفاظ على مكاسب الماضي. وبالتالي، فإنه من الضروري ألا نغفل عن العلاقات التي ربطت بيننا في الماضي، بل ويتعين أن نعتد عليها في ترسيخ الروابط القائمة حاليًا بيننا، وأن نعلو بالبنيان الذي تمثله هذه الروابط، وذلك لكي نتمكن من إستهداف مستويات مستقبلية لأواصر التعاون المشترك بيننا، وبما يحقق أقصى حدٍّ من الإستفادة المشتركة لبلدنا.

إن الانتقال بالعلاقات الحالية إلى القرن الجديد عبر التوسُّع في التحرُّر الإقتصادي وزيادة العولمة، يضع على كاهل القادة وأصحاب القرار في كلا البلدين مسؤولية الحفاظ على الروابط الوثيقة القائمة بينهما من خلال الإستمرار في التعاون المشترك، وذلك من خلال النظر إلى أبعد من المصالح الآنية، ومحاولة تحديد مستويات جديدة من المزايا المشتركة التي تعود بالفائدة على البلدين. ومما لا شك فيه أن هذا المؤتمر يندرج تحت تلك الجهود.

وأود الآن إلقاء الضوء على بعض الجوانب التي يمكن أن يكون لها دور هام - ضمن إطار العولمة - في تدعيم وتحسين العلاقات الوثيقة القائمة حاليًا على الصعيد الإقتصادي والتجاري بين الكويت والمملكة المتحدة.

إن علاقات التبادل السلعي لا تزال مزدهرةً حتى هذه الأيام، وإن كانت أقل مما هو مفترض أن تكون عليه بحكم العلاقات التاريخية الطويلة للبلدين. وعلى الرغم من كون المملكة المتحدة من كبار المصدِّرين لدولة الكويت، إلّا أن صادراتها إلى الكويت بلغت قيمتها نحو ٤٥٢ مليون دولار أمريكي سنويًا خلال العقد الماضي، أي ما معدله ٦,٣% في المتوسط من إجمالي قيمة الواردات السنوية للكويت خلال تلك الفترة. وإضافةً إلى ذلك، فإن صادرات الكويت إلى المملكة المتحدة

خلال التسعينيات قد بلغت قيمتها نحو ٢٣٦ دولاراً سنوياً، أي ما يقل معدله عن ٣ % في المتوسط من إجمالي قيمة الصادرات السنوية للكويت. أما ترتيب المملكة المتحدة في قائمة أهم الشركاء التجاريين لدولة الكويت، فقد إنخفض من المركز الرابع في عام ١٩٩١ إلى المركز الثامن في عام ١٩٩٩. كما أن الميزان التجاري (ميزان التجارة السلعية) بين البلدين يميل بشكل واضح لصالح المملكة المتحدة.

ومن أجل الحفاظ على علاقات مستمرة للتجارة السلعية - لاسيما في عالم تتحدّد فيه مصادر ووجهات التدفقات التجارية وفقاً للتنافس بين المنتجين وما يختاره المستهلكون - يكون من الضروري إيجاد السبل الكفيلة بالحدّ من إختلال ميزان التبادل السلعي، وذلك من خلال التعاون ضمن إطار التحرّر الاقتصادي والمد المتنامي للعولمة. وينبغي من خلال هذا التعاون البحث عن سبل لتعزيز العلاقات التجارية الكلية بين الجانبين، وتصحيح الإختلال ليس فقط على صعيد الحجم، بل وأيضاً على صعيد تنوّع السلع التي تشكّل كلاً من الواردات والصادرات.

ويتوجّب أن ينطوي هذا التعاون على إستكشاف المزيد من أواصر العلاقات الإقتصادية التي تتعدّى مجرد النشاطات التقليدية للتبادل السلعي. ومن الأمثلة على هذه المجالات نشير إلى مجال السياحة، والرعاية الطبية، والتعليم، والتجارة الإلكترونية والخدمات المالية. وقد أقيمت مؤخراً بعض المناسبات في هذا الإطار. فعلى سبيل المثال لا الحصر، أقيم في شهر نوفمبر من العام الماضي معرض "بريطانيا في الكويت" (Britain in Kuwait)، حيث زارت البعثات التجارية البريطانية دولة الكويت لإستكشاف فرص الأعمال فيها. وفي شهر مارس من هذا العام، إستضافت غرفة تجارة وصناعة الكويت " ندوة لتبادل

الرأي " (Roundtable)، ناقش فيها رجال الأعمال من الكويت والمملكة المتحدة الوسائل الكفيلة بتوسعة آفاق التعاون والأعمال فيما بينهم. أما مؤتمرنا هذا المنعقد في لندن، فيعدُّ مثلاً آخر يصبُّ ضمن هذا الإطار. ومما لا شك فيه أن كلَّ ما سبق بيانه من جهود يمثل خطواتٍ في الإتجاه الصحيح. وعليه، فإن الحوار القائم بين رجال الأعمال، وبعض المساندة والتوجيه من جانب حكومات الطرفين، لا بدَّ وأن تؤدي إلى إنجاح أوامر التعاون الإقتصادي بين الكويت والمملكة المتحدة.

ويعدُّ إنتقال التكنولوجيا، المتحقِّق من خلال الإستثمار الأجنبي المباشر، من المجالات الأخرى التي يمكن أن تسهم بها المملكة المتحدة - ضمن إطار العولمة - في الدعم الفعَّال للتنمية الإقتصادية في دولة الكويت. وفي عصرنا هذا، يشكِّل الإستثمار الأجنبي المباشر أحد السبل الرئيسة لتنامي التكامل في الإقتصاد العالمي، وعنصرًا رئيسيًا فيما يُسمى "بالدبلوماسية القائمة على التنمية" (Developed-Based Diplomacy). وتعدُّ دولة الكويت متلقياً مناسباً جداً لتدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر، نظراً للإصلاحات الإقتصادية الجارية فيها حالياً بهدف زيادة كفاءة الإقتصاد الوطني، فضلاً عن البنية الأساسية المتميزة، والتي تتضمن منطقة التجارة الحرة المنشأة حديثاً، ونظامها المصرفي والمالي الذي يتسم بالمتانة.

وإنَّ فترة التسعينيات، لوحظ تنامي ظاهرة البنوك الإستثمارية في بلدان عدَّة. وفي دولة الكويت سجلت شركات الإستثمار توسعا في عددها وأنشطتها. وعلى الرغم من أن قيمة إجمالي أصول هذه الشركات قد بلغت ما نسبته ٢٥% من إجمالي أصول البنوك المحلية، فإن هذه الشركات تدير أموالاً خاصَّة من خارج

ميزانياتها العمومية بما يزيد عن نصف قيمة إجمالي الودائع الخاصة لدى البنوك المحلية، وبما تبلغ قيمته ضعف قيمة الأصول في الحسابات النظامية لدى جميع البنوك المحلية. وهذه الأموال (التي تبلغ قيمتها نحو ١٤ بليون دولار أمريكي)، والتي تديرها شركات الإستثمار لصالح عملائها، تتكون من إستثمارات مباشرة وأخرى تخص محافظ إستثمارية، محلية وخارجية. ويمكن أن يتيح هذا المجال من النشاط الإستثماري أرضية صالحة لتطوير علاقات الأعمال مع المؤسسات المالية من المملكة المتحدة. ويمكن أن تكون مثل هذه العلاقات مثمرة، وأن تتسم بطول الأمد إذا ما ركزت على القطاعات الحقيقية للإقتصاد المحلي، وربطت نشاطها بهذه القطاعات.

ومن المعلوم أن الكويت تمثل إقتصاداً حراً من حيث الجوهر والمبدأ. ومع ذلك، فإن بعض قطاعاتها الإقتصادية ما زالت مقيدة، حيث يشكل قطاع النفط المصدر الرئيسي للدخل في إقتصادنا. ومنذ إكتشاف النفط، أخذت الدولة على عاتقها مسؤولية تطوير هذا المورد الإقتصادي، كما إزدادت هيمنة الحكومة على قطاع النفط مع مرور الزمن، نظراً لأن إنشاء صناعة نفطية وطنية قد تطلب إستثمارات رأسمالية ضخمة. وتعدّ الحكومة بمثابة الجهة شبه الوحيدة التي تلعب دوراً في الأنشطة المرتبطة بكل من إستخراج النفط الخام، ومعالجة النفط المستخرج. وفضلاً عن ذلك، فقد كان القطاع المالي في الكويت مفتوحاً خلال فترة الأربعينيات والخمسينيات من القرن الماضي، حيث كان " البنك البريطاني للشرق الأوسط " (British Bank of the Middle East) أول بنك أجنبي يفتتح فرعاً له في الكويت في عام ١٩٤١. وإعتباراً من أواخر الخمسينيات، تمّ إنشاء العديد من البنوك الوطنية. ولما كانت هذه الصناعة المصرفية الوليدة بحاجة إلى الرعاية، فقد تمّ وضع القيود المناسبة في ذلك الصدد. وإننا على قناعة بأن بنوكنا الوطنية قد

بلغت مستوى كافٍ من النضوج حالياً، وبالتالي فإن هذه القيود لم يعد لها ما يبررها.

وإضافةً إلى ذلك، ونظراً للتدخل المفرط للحكومة في النشاط الاقتصادي المحلي عبر العقود القليلة الماضية، فقد حدثت بعض التشوهات السعرية، وظهرت بعض الاختلالات الهيكلية. وإننا مدركون أن الإرتقاء بكفاءة الاقتصاد المحلي، من خلال المنافسة والشاركة الأجنبية وإنشاء المشاريع المشتركة على سبيل المثال، من شأنه أن يؤدي أيضاً إلى تعميق علاقاتنا الاقتصادية مع شركائنا التجاريين. ومن ثم، فإن ثمة حاجة إلى تحرير القطاعات المقيدة، وتنفيذ الإصلاحات المناسبة من أجل زيادة الكفاءة، وإزالة التشوهات في اقتصادنا الوطني. كما أننا ندرك أن الإصلاحات الهيكلية للاقتصاد تتسم بالأهمية، حيث أن تقليص دور الحكومة في النشاط الاقتصادي المحلي، وإنفتاح القطاعات الاقتصادية المغلقة، يعدُّ أمراً ضرورياً من أجل أن تأخذ الكويت مكانها المناسب بين الدول المتطلعة إلى الأمام في القرن الجديد.

وكما تعلمون أيضاً، فإن التحرر الاقتصادي في دولة الكويت يسير بخطى راسخة. وقد تمَّ تحقيق العديد من الإنجازات الهامة في هذا الصدد، فالحكومة ملتزمة بتنفيذ برنامج للإصلاحات الاقتصادية الهيكلية بهدف الحد من هيمنتها على الاقتصاد، وعلى نحوٍ يعزِّز دور القطاع الخاص. وثمة إجماع عام في الرأي لدى دولة الكويت حول الحاجة إلى تلك الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية. وقد تمَّ إنشاء لجنة عليا دائمة أنيط بها مختلف الجوانب المتعلقة بالسياسات وتنفيذ هذا البرنامج. ويترأس هذه اللجنة معالي الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية.

وفي شهر مايو من العام الماضي، قام مجلس الأمة بالتصديق على القانون رقم ٢٠ لعام ٢٠٠٠، والذي يتيح للأجانب فرصة تملك أسهم في الشركات الكويتية، أي أن الأجانب يحق لهم الآن أن يتعاملوا بحرية وبشكل مباشر في سوق الكويت للأوراق المالية، والذي تبلغ قيمته السوقية نحو ٢٢ بليون دولار أمريكي. كما قام مجلس الأمة بالتصديق على قانون الاستثمار الأجنبي المباشر (القانون رقم ٨ لعام ٢٠٠١) في شهر إبريل الماضي، ويتوقع تطبيق هذا القانون خلال أشهر قليلة. أما برنامج بيع الأسهم المملوكة للحكومة في شركات محلية مختلفة إلى القطاع الخاص، فقد استؤنف تنفيذه بعد توقفه لفترة قصيرة في عام ١٩٩٩. فقد عاودت الحكومة العمل بهذا البرنامج في الشهر الماضي، وذلك من خلال طرح حصتها من الأسهم في " شركة الاتصالات المتنقلة " (MTC) للإكتتاب العام. ولقد بلغت العائدات المتولدة عن هذا البرنامج منذ بدايته في شهر سبتمبر عام ١٩٩٤ ما يفوق ثلاثة بلايين دولار أمريكي.

وإضافة لما سبق، يتزايد اعتماد الحكومة على القطاع الخاص في تنفيذ المشاريع العامة. ومن الأمثلة الحديثة على ذلك نشير إلى " مشروع الصليبية لمعالجة مياه الصرف " (Sulaibiya Wastewater Treatment Project)، والذي عهد بتنفيذه إلى مجموعة من الشركات المحلية والأجنبية على أساس نظام البناء والتشغيل ونقل الملكية (BOT)، إضافة إلى تنفيذ بعض مراحل " مشروع تطوير الواجهة البحرية " (Water Front Development Project). وفي السياق ذاته، فإن الحكومة تقوم حالياً بالتعاقد مع جهات من القطاع الخاص لإنتاج بعض السلع والخدمات العامة، ولاسيما في المجالات التي يمكن لهذا القطاع أن يحل بشكل سلس محل القطاع العام في إنتاج تلك السلع والخدمات.

ويقوم حالياً مجلس الأمة بمناقشة مشروع قانون خصخصة الصناعات والمرافق والمؤسسات الوطنية، مثل الاتصالات، والموانئ البحرية، وشركة الخطوط الجوية الكويتية، وإنتاج الكهرباء والماء. وتبلغ قيمة مشاريع الخصخصة المشار إليها آنفاً نحو البلايين من الدولارات الأمريكية. وقد يرى العديد منا أن مثل هذا البرنامج للخصخصة يتطلب وضع إجراءات مناسبة لتجنب حدوث الإحتكارات، أو فقدان وظائف العمالة الوطنية. وعلى الرغم من أن البعض قد يعتبر تقدُّمنا في ذلك الصدد مشوباً بالبطء ، إلا أننا نراه تقدماً موثقاً وراسخاً.

ومن أجل أن يتحلَّى الإقتصاد الوطني بالنشاط والكفاءة، فإنه من الضروري أن تتوفر فيه مؤسسات للوساطة المالية تتسم بالقوة والقدرة على المنافسة. ويمكن للعمليات التي تقوم بها هذه المؤسسات أن تسهِّل عملية تدفق الأموال والخدمات بين المقرضين والمقترضين، وبين المدَّخرين والمستثمرين، وكذلك بين المصنِّعين والتجار. كما يمكن لهذه المؤسسات أن تهَيِّئ لقيام علاقات سلسلة بين شركاء الأعمال المحليين والأجانب. وبالتالي، فإن القطاع المصرفي والمالي لا يعمل على تسهيل وتحسين العلاقات الإقتصادية فحسب، وإنما يعتبر أيضاً مجالاً مربحاً للمستثمرين الأجانب ممن يبحثون عن شركاء وفرص إستثمارية. ولقد أحرز هذا القطاع في دولة الكويت تقدماً ملحوظاً خلال العقد الماضي، وذلك على صعيد كلِّ من الكفاءة والنمو، حيث يشهد حالياً عصرًا ذهبيًا من الأداء غير المسبوق على الإطلاق. وقد قام بنك الكويت المركزي عبر الأعوام الماضية ببناء نظام رقابي شامل بهدف تقييم مدى إستقرارية وسلامة المؤسسات المصرفية والمالية الخاضعة لرقابته. ولقد أتاح هذا النظام لبنك الكويت المركزي أن يقوم بتطوير نظام للإنذار المبكر، يكون قادراً على الكشف عن أي مواطنٍ للضعف أو

أي مشاكل مستقبلية محتملة في هذه المؤسسات، بحيث يمكن عند اللزوم إتخاذ الإجراءات الإحترازية تجاهها في الوقت المناسب.

ويحرص بنك الكويت المركزي دوماً على تعزيز ما يمارسه من إجراءات رقابية حصيفة على البنوك والمؤسسات المالية، بما يتماشى مع المعايير والممارسات الدولية، ووفقاً لتوصيات لجنة بازل للرقابة المصرفية بخصوص المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفاعلة. فالإجراءات المتعلقة بكفاية رأس المال، وتركيزات الإئتمان، وتصنيف التسهيلات الإئتمانية وإحتساب مخصصاتها، وأنظمة الرقابة الداخلية، وأساليب إدارة المخاطر، ومتطلبات السيولة، قد تمّ الإرتقاء بمستواها جميعاً، كما أنها تخضع لمراجعة مستمرة. ولقد ساعدت الجهود المبذولة من بنك الكويت المركزي في هذا الصدد، على تحسين تصنيف الإئتمان لدى البنوك الكويتية من جانب وكالات التصنيف الدولية، حيث حصل بنك الكويت الوطني على أعلى تصنيف على مستوى الشرق الأوسط بأكمله. علماً أن متوسط معيار كفاية رأس المال للبنوك الكويتية قد بلغ نحو ٢٢,٢% في نهاية عام ٢٠٠٠، مقارنةً بنسبة ١٢ % التي تمثل الحد الأدنى لمعيار كفاية رأس المال المطلوب من جانب بنك الكويت المركزي، وبنسبة ٨% التي أوصت بها لجنة بازل. كما إزدادت ربحية البنوك الكويتية عبر العقد الماضي، حيث إرتفعت من نحو ٠,٦% من قيمة إجمالي موجودات البنوك المحلية في عام ١٩٨٩ لتصل إلى ٢% في عام ٢٠٠٠، مع نمو في قيمة إجمالي موجودات البنوك المحلية بنحو ٣٢,٥% خلال تلك الفترة. أما صافي أرباح جميع البنوك المحلية (باستثناء بيت التمويل الكويتي)، فقد إرتفع بنحو ٢٤% خلال عام ٢٠٠٠ ليلبلغ نحو ٧٥٢ مليون دولار أمريكي، مقابل ٦١٠ مليوناً في عام ١٩٩٩.

ويقوم بنك الكويت المركزي أيضاً بجهود على الصعيد التشريعي ضمن سعيه المتواصل للإرتقاء بالإطار الرقابي على القطاع المالي. فقد قدّم بنك الكويت المركزي إلى الحكومة مشروعين بقانونين مقترحين للعرض على مجلس الأمة. ويدعو أحد هذين المقترحين إلى إدخال بعض الإضافات والتعديلات على بعض مواد القانون الخاص ببنك الكويت المركزي، وبما يمكن البنك من تبادل المعلومات الرقابية في الظروف المناسبة مع السلطات الرقابية الأجنبية، ومن منح التصاريح لفروع بنوك أجنبية لممارسة نشاطها في دولة الكويت، إضافة إلى إناطة بعض المسؤوليات للمدققين الخارجيين لدى البنوك المحلية. أما المقترح الثاني، فإنه يختص بالجوانب الرقابية على البنوك التي تمارس نشاطها وفقاً لمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية.

وختاماً يمكن القول، إنه على الرغم من أن القطاع المحلي للإقتصاد الوطني ليس كبيراً جداً، فإن أي موطيء قدم في هذا البلد قد يشكل نقطة إنطلاق إلى الأسواق الأخرى المجاورة في بلدان الخليج وآسيا الوسطى. ففي هذا العصر الذي يتسم بالعولمة والمزيد من التحرر، يمكن النظر إلى مجموع البلدان المجاورة كسوق متوقع لأي مؤسسة محتملة. وفي رأينا أن العلاقات التجارية التي تتسم بالإستمرارية ينبغي أن تكون قائمة على إلتزامات طويلة الأمد، وليس على تحركات تجارية ورأسمالية قصيرة الأمد .

من المؤكد أن ثمة أفكاراً عديدة متوافرة حول سبل تحسين العلاقات الإقتصادية بين الكويت والمملكة المتحدة، ولكن التوصل إلى إتفاق في وجهات النظر حول هذه الأفكار، وما ينجم عنها فعلياً من أواصر التعاون، يتأتى من خلال إستمرار الحوار، والتشاور، والإتصال بين الأطراف المعنية. ففي عالم اليوم الذي يتواصل فيه سقوط الحواجز، لا يسعنا تفويت أي فرصة للتعاون. كما أن التاريخ الممتد

والحافل بالعلاقات السياسية الطيبة بين الكويت والمملكة المتحدة سيعطي دفعا
إضافيا لتحسين العلاقات الاقتصادية بين بلدينا.
